آثار الحرب العالمية الثانية علي الاستغلال الزراعي بالبلاد الليبية (1939 – 1945)

فتحية علي عبد الله المريمي (*)

الملخص

كان للحرب العالمية الثانية تأثيرا واضحاً علي النشاط الزراعي في البلاد الليبية، فحالة الحرب التي عمت المنطقة ألحقت أضراراً واسعة بالزراعة نتج عنها تعطيل أغلب أنواع النشاط الزراعي وخصوصاً في القسم الشرقي من البلاد.

ولعل المسألة التي كان لها تأثير واضح علي النشاط الزراعي (الألغام) التي زرعت في البلاد الليبية خاصة في إقليم برقة ما أدي إلي تعطل خطة التنمية الإقتصادية في الإقليم ومن جاب آخر ألحقت الحرب أضراراً واسعة بمشاريع الإستيطان الزراعي الإيطالي ما خلق ضغطاً شديداً علي الانتاج المحلي لا سميا بعد توقف الانتاج في المزارع الإيطالية .

وعلي الرغم من محاولات الإدارات الأجنبية الجديدة تحسين أحوال الزراعة في البلاد، إلا أن تلك المحاولات ظلت تواجه نقصاً كبيراً في الآلات، والمعدات الزراعية، ورؤوس الأموال، ما جعل الوضع الزراعي في البلاد متأخراً جداً، واستمر الوضع كما هو عليه حتى بداية الخمسينيات من القرن العشرين.

ومن خلال هذا البحث سنتناول كل الظروف التي أثرت في الأوضاع الزراعية في البلاد الليبية خلال الفترة (1939 – 1945) وفقاً ما توفر لدينا من مادة علمية .

* عضو هيئة تدريس بجامعة الزاوية – ليبيا – قسم التاريخ الحديث والمعاصر

The Effects of the Second World War on the Agricultural Exploitation of Libya (1939 – 1945)

Fathia Ali Abdullah Maryame

Abstract

World War II had a clear impact on agricultural activity in the country, the State of war that has engulfed the region wide agricultural damage resulting in disabling most types of agricultural activity especially in the eastern part of the country.

Perhaps the issue that had a clear impact on agricultural activity (mine) that were planted in the country especially in Libyan Cyrenaica led to crashes in the territory's economic development plan and of the last war damaged wide Italian agricultural colonization projects created severe pressure on local production, particularly after the cessation of production at Italian farms.

Despite attempts by new foreign administrations improve the conditions of agriculture in the country, but those attempts continued to face significant shortages of machinery, agricultural equipment, and capital, making the agricultural situation in the country too late, and the situation continues as it is until the early 1950s.

Through this research we will under all circumstances affecting the country's agricultural situation, the Libyan period (1939-1945) in accordance with what we have of scientific material.

من الأمور التى استدعت انتباهى حقاً ، أن هناك العديد من الدراسات التى تناولت تاريخ ليبيا السياسى فى فترة الحرب العالمية الثانية ، بينما أصادف دراسة واحدة جادة ومفصلة خصصت لدراسة تأثير الحرب على الإقتصاد الليبى ، وانما هناك إشارات إلى هذا الموضوع بين ثنايا تلك الدراسات دون الغوص فى تفاصيلها ، ومن ثم كان لابد من دراسة مفصلة تقتصر على المعالجة السياسية فقط، وإنما معالجة الجوانب الإقتصادية وتأثيرها على المجتمع الليبى.

ومن هنا جاء هذا البحث بعنوان "آثار الحرب العالمية الثانية على الإستغلال الزراعى فى البلاد الليبية 1939 – 1945 " يسلط الضوء على أهم التغيرات الإقتصادية التى شهدتها البلاد الليبية نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية.

كان للحرب تأثير واضح على النشاط الاقتصادي في البلاد الليبية في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والمالية، وقد ترك ذلك التأثير بصمات واضحة على أوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية، وبحكم وضع البلاد الليبية باعتبارها مستعمرة إيطالية آنذاك تعرضت لكثير من مآسي الحرب، وابتليت بزحف الجيوش المتحاربة وانسحابها منذ بداية عام 1941م، وحتى أوائل عام 1993؛ ولا يخف ما لقوة هذه الهجمات والانسحابات من تأثير على جميع مرافق الحياة.

والذي يعنينا في هذا الصدد معرفة مدى تأثير الحرب الثانية في الاقتصاد الزراعي الليبي بشقيه المحلي والإيطالي لارتباط إحداهما بالآخر.

فالاقتصاد الليبي مزدوجاً في طبيعته، حيث تنقسم أحد شعبيته ما بين التنمية الريفية الحضرية، والثانية ما بين القطاع الزراعي الأجنبي الإيطالي والمحلي.

فحالة الحرب التي عمت البلاد ألحقت أضرار واسعة بالزراعة، ونتج عنها تعطيل أغلب أنواع النشاط الزراعي، وخاصة في المناطق التي كانت تستعمل لزراعة الحبوب البعلية وتربية الحيوانات في المناطق التي كانت مسرحاً للمعارك وتحركات القوات المتحاربة أو التي تعذر إستعمالها بسبب وجود الألغام بمختلف أنواعها، خاصة في القسم الشرقي من البلاد.

ففي برقة تأثرت الزراعة والتي تعد عصب الحياة الاقتصادية المحلية كثيراً بالعمليات الحربية التي شهدتها المنطقة، إذ عانت برقة خلال ثلاث سنوات هجومين إيطاليين ألمانيين وثلاث هجومات مضادة بريطانية، تعرض خلالها المواطنيين الليبيين والمستوطنين الأجانب لمآسي كثيرة بسبب الانسحابين العسكريين، ومما لا شك فيه أن جميع الجيوش الزاحفة خلال كرها وفرها يحصل منها التعدي والتخريب لبعض المواقع الحيوية ولاعتبارات عسكرية ربما، وقد حصل الكثير من ذلك فأحرقت المحاصيل الزراعية، ودمرت الآبار وتضررت البساتين والأرضي الزراعية وفر المزارعون من أراضيهم وهلك عدد

كبير من الثروة الحيوانية، ووقعت أضرار جسيمة للمتلكات الخاصة والمباني العامة وللطرق وموارد المياه[1] وانعكس كل ذلك على الحياة اليومية للمواطن، إذ انعدم توفر الحاجات الضرورية التي كانت الزراعة تشكل أهم مصادرها، وأدى ذلك الوضع إلى خلق مشكلة مصيرية للمواطن الليبي هي في الواقع امتداد للواقع المتردى الذي عاشه في ظل السيطرة الإيطالية على البلاد واقتصادها، ففي الوقت الذي طور فيه الإيطاليون اقتصادهم الزراعي باغتصاب أجود الأراضي الزراعية وطرد أصحابها منها، وتحويلهم إلى أيدي عاملة بأجور زهيدة لا تفي بأبسط متطلبات الحياة، كان الاقتصاد المحلي يعاني من مشاكل التخلف الاقتصادي من عيش السكان على اقتصاد زراعي محدود وغير ثابت نتيجة لاعتماده على مياه الأمطار المتذبذبة ولقلة وانخفاض مساحة المناطق المزروعة.

أولاً:- الحرب وإنهاء المشروع الاستيطاني الزراعي الإيطالي في ليبيا:

وعن مشروع الاستيطان الزراعي الإيطالي فقد دمر بالكامل بفعل الآليات الحديثة، وتوقف بناء المستوطنات الزراعية في الإقليم وتحطمت أغلب الأهداف الاقتصادية والعسكرية وضربت بشدة القرى الإسكانية خاصة في منطقة الجبل الأخضر خلال الشهرين الأولين من الاحتلال البريطاني في ربيع 1942م[2] واضطر المستوطنون الإيطاليون في برقة للانسحاب مع القوات الإيطالية المتقهقرة إلى طرابلس تحت ضغط زحف الحلفاء الذين نكلوا بالمستوطنين الإيطاليين في الجبل الأخضر مما أدى بهم إلى إخلاء مستوطناتهم ، ولم يبق في الإقليم إلا عدد قليل جدا من الإيطاليين ومن بينهم مطرانا درنه وبنغازي وعدد قليل من القسس والراهبات[3].

لقد فشل المشروع الإيطالي في تحويل ليبيا إلى مستوطنة زراعية، ووقفت الحرب حائلا دون إقامة أية مستوطنات إضافية، ودمرت كل ما بناه الإيطاليون في برقة، وكانت الخسائر في المزارع والمعدات الزراعية المقامة حديثا لا تحصى كثرة، ومن ذلك الإزالة الكاملة لشبكة توصيل المياه التي كانت تؤمن مستقبلا مزدهرا للقرى الريفية[4].

وبنهاية عام 1942م تناقص عدد المستوطنين الإيطاليين كثيرا فمن (8.426) مستوطنا عام 1941م، إلى (4.163) مستوطناً عام 1942م. وكان الاحتلال الانجليزي الثاني الضربة القاضية للمستوطنات في منطقة الجبل الأخضر، تكبد خلالها المستوطنون (42) قتيلا و (26) جريحا، وأصبحت العديد من منازلهم غير صالحة للسكن وصودرت آلاتهم الزراعية أو دمرت وفقدت مواشيهم، ولم يجرؤ هؤلاء على العودة إلى مزارعهم، وواجهت المنطقة مشكلة حقيقية نتيجة نزوح المستوطنين الإيطاليين، فبرقة لم تمن بتغير الحكام فحسب، بل فقدت نظامها الاقتصادي والزراعي بكامله ووصل الشعور بهذه المشكلة إلى

أقصى درجاته في المدن، حيث هبط مستوى المعيشة هبوطاً ملحوظاً، وشهدت المنطقة إنهياراً اقتصادياً وتضخمها خطيرا بعد توقف اعتمادات التطوير الإيطالية[5].

لقد أصيب الإقليم بأضرار جسيمة خلال الحرب خاصة في المدن الساحلية التي كانت ميدانًا للعمليات الحربية، وباستثناء مدينة درنة كانت المدن متضررة ومشاهد الفوضى والخراب في كل مكان والإيطاليون أخلوا البلاد من جميع مواطنيهم المدنيين البالغ عددهم آنذاك نحو خمسين ألف نسمة، ولم يبق في الإقليم سوى عدد قليل من الإيطاليين ومنهم مطرانا بنغازي ودرنة وعدد قليل من القسس والراهبات والأفراد العاديين وبلغ عددهم جميعا (260) شخصا[6].

وفي نوفمبر وديسمبر من عام 1942م تم إجلاء من تبقى من هؤلاء في برقة – أي قبل الاحتلال البريطاني الثالث والأخير بفترة قصيرة – وأعيد توطين غالبية المستوطنين الزراعيين في طرابلس والتحقت حوالي (500) عائلة بمزارع الشركتين الاستيطانيتين (الانتي والانبس) ، ووجدت حوالي (300) عائلة أخرى عملاً في المدن، وبهذا لم يرجع إلى إيطاليا من العائلات التي كانت تعمل بمزارع (الانتي) والبالغ عددها (916) عائلة والتي غادرت برقة عام 1942م إلا حوالي (100) عائلة[7].

كان ذلك الإنسحاب فرصة شجعت الليبيين الذين وجدوا في الحرب فرصتهم لاستعادة أراضيهم المفقودة، فسارعوا للاستيلاء عليها، واعتبروا عودتهم تلك إنما هي لاراضيهم التي كانوا قد خسروها في الماضي[8].

ومع ذلك الإجلاء الذي شهدته المنطقة تضاءل الاستيطان الزراعي بسرعة في إقليم برقة، وتلفت المستوطنات الزراعية على نحو خطير بحلول عام 1943م، وقدر بأن 60% من أشجار الزيتون واللوز قد دمرت، وهجرت الأثنتا عشرة قرية التي أقيمت في برقة ما عدا مراكز خدماتها التي حولت إلى إستعمالات أخرى[9].

وهكذا انتهت التجربة الاستيطانية الإيطالية في برقة بجلاء الإيطاليين عنها، ويقدر مجموع المبالغ التي استثمرتها الحكومة الإيطالية هناك في أعمال التنمية الزراعية بحوالي "728" مليون ليرة إيطالية[10]. إلا أن خاتمة الحرب حملت إنهاء أحلام إيطاليا فيما يتعلق بسياستها الاستعمارية وتحويل ليبيا إلى مستوطنة إيطالية.

أما في إقليم طرابلس فإن الدمار الذي خلفته الحرب كان قليل الأثر نسبياً والمصاعب التي لحقت بسكانها دون ما عاناه أهل برقة لأن الفلاحين الإيطاليين ظلوا في مزارعهم ومستعمراتهم، بينما بقى كثيرون في المدن. ومع ذلك اضطربت الأحوال الاقتصادية وأصيب الإقليم بأضرار لا يستهان بها من جراء الحرب، فالزراعة المرورية في الإقليم إنهارت حيث إن مشاريع المياه ظلت غير

مكتملة والألمان المتقهقرون دمروا مضخات المياه ومحطات الطاقة وقنوات الري، وظهر نقص في المعدات الزراعية حيث نقلت جرارات كثيرة وشاحنات وآلات حرب إلى تونس، ونقص عدد المواشي لاتخدامها في تموين الجيش الألماني وحولت بعض الأراضي الزراعية إلى مهابط جوية وأغراض عسكرية أخرى[10].

وعلى الرغم من أن الظروف التي عاشها إقليم طرابلس لم تكن شديدة كما كان عليه الحال في برقة فإنها تفاقمت بسبب انفصال المنطقة عن النظام الاقتصادي الإيطالي[11]، وأصبحت المشكلة الرئيسية التي تواجه مراكز الاستيطان الزراعي الإيطالي إعاقة البرامج طويلة الأجل لتنمية المزارع، فتلك كانت أكثر ضرراً من الدمار المادي الذي لحق بها ، فلم يعد في إمكان العائلة أن تعمل وحدة واحدة لأن الرجال استدعوا للخدمة العسكرية وأجلي الأطفال الصغار، وكان المزارعون دائما يرغبون في أرباح سريعة أكثر من أهداف استصلاحية طويلة الأجل ولهذا أنتجوا الأغذية للمراكز العمرانية والاحتياجات العسكرية وفي المقابل أهملوا أشجار اللوز والزيتون والكروم التي كانت أساسية لنجاح المزارع طويلة الأجل، ولم تستطع الشركات الاستيطانية فرض النظام وإلزام المزارعين الإيطاليين به ولم يتستطع الاستمرار في مشاريعها وأصبحت الشركات الاستيطانية الثلاث "الانتي والانبس" وشركة التبغ الحكومية "تحت إدارة الجيش البريطاني[12].

كما أن الحرب تسببت في إيقاف تنفيذ بعض المشاريع الزراعية التي كان مخططا لها في السابق كمشروع المعمورة القديمة والساعدية الجديدة وعين كعام والتي يبلغ عدد مزارعها "328" مزرعة، إلا أن ظروف الحرب أبقت هذه المشاريع مجرد فكرة على الورق.

والحديث عن الأضرار التي لحقت بالمشاريع الزراعية الإيطالية يقودنا إلى الحديث عن العمالة الزراعية التي كانت تعمل في تلك المشاريع.

فالضرر الذي أصاب المزارع الإيطالية أثر بطريقة مباشرة في كثير من الليبيين الذين كانوا يعملون كأجراء في تلك المشاريع وبأعداد كبيرة، ومهما كانت قيمة الأجور التي تعطي لهم، إلا أنها كانت مورد رزقيهم الوحيد في الحياة، وتوقف العمل في تلك المزارع أثر في هؤلاء.

ثانيًا– آثار الحرب على الاقتصاد المحلي:

إن توقف العمل في كثير من المزارع الإيطالية جعل المسؤولية تقع على كاهل الزراعة المحلية رغم بدائيتها فيما يخص تحقيق الكافية الذاتية ، أي أن الحرب خلقت ضغطاً شديداً على الإنتاج المحلي الذي كان عليه مواجهه النقص في إنتاج بعض المواد الزراعية.

فالنظام العربي الزراعي رغم بدائيته كان متوازناً ، واستطاع البقاء في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد إبان الحرب، فكان يحقق منتوجاً يكفي في كثير من الأحيان الاستهلاك المحلي، ويعطي فائضاً زراعياً ضئيلاً.

والزراعة المحلية لم تكن تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة أو إلى آلات حديثة متطورة كما هو عليه الحال بالنسبة للنظام الزراعي الإيطالي الذي لم يستطع البقاء دون مساعدات خارجية ، وبالتالي فإنه كان قابل للانحلال.

ومع ذلك فإن توقف المزارع الإيطالية عن العمل يصنع عقبات أمام الزراعة المحلية، لأننا نعلم أنه باستثناء محصولي القمح والشعير اللذين يزرعان على الطريقة التقليدية ومحصول التمر الذي يأتي كله من مزارع الليبيين ، وبعض محاصيل الخضروات المحدودة ، فإن جملة الإنتاج الزراعي تأتي من المزارع الإيطالية النشأة ، ولذا فإن الاقتصاد المحلي حتى يقوم بذلك الدور لابد من تطويره وتحويله إلى اقتصاد يهدف على تحقيق كل ذلك

إن صعوبة الاستمرار في تنمية المستوطنات الزراعية جعل من الزراعة المحلية الأسلوب الأنجح والأمثل في الاستغلال الزراعي بالبلاد ، فاستمرت زراعة الواحات في بساتين العرب المروية ، حيث تزرع الحبوب والخضروات ، وتعتبر الحبوب أهم المزروعات في الأراضي البعلية، إذ أنها تتلا ءم وطبيعة البلاد، وتستخدم أدوات تقليدية كالمحاريث الخشبية التي تجرها الإبل والحمير والخيل ، ولكنها طرق أثبتت قدرتها على البقاء.

ومصدر الغذاء الثاني الذي لا يتأثر بالجفاف هو أشجار الزيتون ، والتين والتمر والذي كان يعيش عليه معظم السكان الليبين .

وقد بلغت مساحة الأرض الزراعية في إقليم طرابلس قرابة عشرة ملايين هكتار، منها ثمانية ملايين هكتار للرعي، وأربعمائه هكتار صالحة للزراعة المستقرة[13] ، وفي إقليم برقة يوجد حوالي 142 ألف هكتار صالحة للزراعة البلعلية و" 3.6 " مليون هكتار لرعي المواشي والزراعة الموسمية و (50) ألف هكتار مخصصة للزراعة الثابتة و(110) ألف هكتار من الأراضي المكسوة بالغابات ومن فزان يوجد نحو (2.7) آلاف هكتار من البساتين المروية ، وألف هكتار من مزارع النخيل الذي ينمو دون مساعدة ري [14]

ثالثًا– السياسة الاقتصادية البريطانية لمواجهة ظروف الحرب:

كانت الزراعة في الفترة ما بين 1941 وحتى أوائل سنة 1943 في إقليم برقة راكدة لأن الإقليم كان لا يزال ميداناً للحرب ، كما أن الفلاحين الإيطاليين رحلوا عن الإقليم ولم تنشط الحركة الزراعية إلا في منتصف عام 1943 اثر استقرار الأوضاع في الإقليم ، وعند ذلك استولى البريطانيون على جميع الأراضي الزراعية التي تركها الايطاليون " أملاك العدو " وقد بلغت مساحة هذه الأراضي 80000 هكتار، كان معظمها يقع في أخصب أراضي

الإقليم كسهل المرج والجبل الأخضر[15]

وأنشأت الإدارة البريطانية " مصلحة الزراعة " وعينت لإدارتها أحد ضباط مركز التموين في الشرق الأوسط ، وكلفت معه سبعة آخرون ومئات من الأسرى الألمان، وعدد من الموظفين والعمال كبداية للعمل، وفي أثناء ذلك طلبت الإدارة العسكرية من رئاستها بالقاهرة تكليف فريق من الخبراء لدراسة وضع الزراعة وأراضيها في برقة ، ويمكن تقسيم تلك المزارع إلى فئتين، الأولى وتقع في منطقة الجبل الأخضر وهي مناسبة للزراعة وتربية الحيوانات، وأصبحت مستغلة بعد الانسحاب الإيطالي من قبل ملاك الأراضي العرب، والثانية تقع في سهل "بارسي" وظروفها متقاربة مع مزارع المراعي وبحاجة إلى استخدام الآلات الزراعية على نطاق واسع في ظل صعوبة الحصول على الآلات وقطع الغيار، وقد تركت الإدارة البريطانية الفئة الأولى من الأراضي تُستغل من قبل المزارعين العرب تجنبًا لحدوث أي معارضة للإدارة البريطانية[16].

وعلى ضوء التقرير الذي وضعه الخبيران اللذان كلفا بالدراسة ، بدأت الإدارة العسكرية العمل في شهر يونيو 1943 بخطة زراعية محدودة تهدف إلى استغلال سهل المرج الخصيب بزراعة القمح والشعير[17] ، ورسمت الإدارة برنامجاً زراعياً في الإقليم قسمته إلى ثلاثة أقسام :

الأول: مشروع سهل المرج الخصيب لزراعة القمح والشعير ، وقد نال هذا المشروع أكبر قسط من نشاط الإدارة ، وذلك لكونه جزءاً من خطة عامة لزيادة المواد الغذائية في الشرق الأوسط، فهو يكون احتياطياً للمواد الغذائية ببرقة وللتصدير إلى باقي أجزاء المنطقة [18] ، ولذا تولت مصلحة الزراعة المسئولية بالكامل ، وحدد خبراء الزراعة مساحة 12000 هكتار صالحة للزراعة في موسم 43/ 1944 ، وأنها قابلة للزيادة إلى 30000 هكتار للمواسم القادمة ، غير أن المشروع واجهته بعض المشاكل كالنقص في الأيدي العاملة الزراعية ، وفي الآلات الزراعية التي كانت في حاجة إلى صيانة وإصلاح قطع غيار[19]

الثاني: تولت الإدارة البريطانية الاهتمام بحقول التجارب التي أنشأها الايطاليون في درنه والمرج وبنغازي وأماكن أخرى، ولكن العمل تعرقل فيها خاصة في بنغازي ، بسبب الدمار الذي لحق بالمحطة الكهربائية التي كانت تغذي الحدائق بالمياه ، ونقص المعدات والأدوية لمكافحة أمراض النبات [20]

الثالث: الاهتمام والعناية بالمزارع الأيطالية في الجبل الأخضر، وتضم أخصب الأراضي الزراعية في ليبيا ويبلغ عددها الكل 1700 مزرعة موزعة على عدة مناطق بالجبل الأخضر وكانت تتولى الإشراف عليها مؤسسة ENTE أما التنفيذ فكان عن طريق شركة C.L.E الإيطالية المتخصصة، ولمواصلة استغلال تلك الأراضي قامت الإدارة البريطانية بتأجيرها إلى مزارعين عرب

يقع الاختيار عليهم ، ويعملون تحت إشراف الإدارة وبإرشادها، ولا تتجاوز مدة الإيجار السنة عادة مع احتمال تجديدها في السنة التالية [21]، ومنحتهم الإدارة إعانات فنية وما يحتاجون إليه من البذور والفسائل ، وتقدر تلك الأراضي بنحو "300" مزرعة ونحو " 1400 " مزرعة أخرى مهجورة تركت للعرب الليبيين ولا تشرف عليها مصلحة الزراعة وهي تحتاج إلى أموال لاستثمارها [22] ، كما أن الإدارة البريطانية أعفت كل الأراضي في برقة من الضرائب ، ولم تجب أي ضريبة [23] ومع ذلك ظل النشاط الزراعي يعاني من نقص الفنيين وصعوبة الحصول على قطع الغيار مما أدى إلى توقف الآلات الزراعية وفي مقدمتها الحصادات الميكانيكية فاضطرت مصلحة الزراعة إلى الحصاد اليدوي [24]

أما في إقليم طرابلس فإن الزراعة لم تتأثر كثيراً كما كان عليه الحال في إقليم برقة، حيث بقى معظم الفلاحين الإيطاليين في أراضيهم ولم يرحلوا عنها ، واستمروا في زراعتها في ظل الإدارة البريطانية كما كانوا في السابق ، وبلغت مساحة تلك الأراضي (224) ألف هكتار مقسمة ما بين أراضي الامتياز وأراضي المستعمرات [25]

إلا أن تلك المستعمرات و بسبب ظروف الحرب لم تعد تؤدي الدور السابق في عهد الاحتلال الإيطالي، إذ أصبحت تفتقد إلى تجديد المعدات والآلات البالية، فمحطات الكهرباء في حالة سيئة للغاية وتحتاج إلى إصلاحات بسبب غياب قطع الغيار التي كان من الصعب الحصول عليها، حيث أن صناعتها إيطالية أو ألمانية، وبالتالي فإن ذلك الوضع سيخلق صعوبات في المستقبل[26]

أما الأراضي التي كان يزرعها العرب فتشمل معظم الواحات الساحلية وبعض البساتين في المناطق الجبلية ، وتقدر مساحتها بحوالي " 17 " ألف هكتار، وقد استمر العرب يزرعون تلك الأراضي في ظل وجود الإدارة البريطانية[27]

ومع ذلك فإن الزراعة العربية بصفة عامة سواء في طرابلس أو برقة ظلت تعاني ركوداً ومشاكل معقدة أهمها تفتت الملكية ، وقلة رأس المال، وعدم توفر آلات زراعية ، وبالتالي فإن المستوى المعيشي لأغلب السكان العرب كان منخفضاً اقتصادياً.

وفي محاولة من الفلاحين العرب الليبيين للوقوف على أهم الصعوبات التي كانت تعترض الزراعة في الإقليم، تم تكوين لجنة من الفلاحين العرب الليبيين في 18 أبريل من عام 1942م لكي يمثلوا على وجه الخصوص كل منطقة زراعية تخصهم في طرابلس، وقد تكونت اللجنة من خلال جمعية الفلاحين من أجل توفير وسط منتظم لسماع صعوبات الفلاحين الليبيين [28].

ولم يكن أمام الإدارة البريطانية إلا الإسراع باتخاذ إجراء مالي من شأنه مواجهة تلك الظروف و العمل على زيادة الموارد الزراعية في البلاد، لذلك

لجأت إلي فرض ضرائب جديدة على المواطنين من أجل إعادة البناء ، غير أن تلك الضرائب لم تشمل المزارعين الإيطاليين لأن أراضي الامتياز والمستعمرات الإيطالية كانت معفاة من الضرائب لمدة 25 سنة[29]

وخلافاً لما كان عليه الأمر في برقة فإن الإدارة البريطانية في طرابلس اتبعت سياسة مغايرة فأبقت على القوانين الإيطالية السابقة ولم تمس ملكية الأراضي الخاصة، وظلت خاضعة لقانون الأراضي الإيطالي خاصة وأن سكان الإقليم كانوا رافضين للحكم الانجليزي منذ بداية الحرب [30] أما المشاريع الزراعية الإيطالية [31] فإنها الرغم من أنها حافظت على مستواها من الوجهة الفنية على الأقل ، فإن مستقبلها ظل موضع شك من جانب الإيطاليين، كما أن الإنتاج الزراعي بها ظل متذبذباً ، ووصفت الحالة العامة للتنمية بأنها سيئة .

وفي سبتمبر من عام 1943 ألفت الإدارة البريطانية في إقليم طرابلس لجنة أعضاؤها بريطانيين وإيطاليين لمراقبة الهيئات الزراعية واتخاذ التدابير اللازمة لجعل مزارع المستعمرين تنتج ما يكفيهم من الحبوب وزيادة إنتاجها إلى أقصى حد ممكن ولذلك قدمت مساعدات مالية للمشاريع الزراعية الإيطالية لتغطية العجز القائم كما هو مبين في الأرقام التالية:

جدول رقم 7 "

المبالغ المالية المقدمة للهيئات الزراعية الإيطالية بالجنيه الإسترليني ([32])

السنة	1944 /43	1945/44	1946 /45
هيئة الأنتي	17.924	20.729	21.668
هيئة الأنبس	57.774	63.254	52.094
وكالة التبغ الحكومية	24.401	3.376	14.205
المجموع	99.899	80.607	59.556

يتبين من هذه الأرقام العجز الذي كانت تعانيه المزارع الإيطالية وإلى درجة غير مألوفة ، وهذا بدوره يعود إلى الصعوبات التي كانت تواجهها المزارع الإيطالية كنتيجة لظروف الحرب ، ونتيجة لذلك قلت إيرادات الهيئات الثلاث بينما زادت مصروفاتها .

كان الإيطاليون يشعرون بمرارة الأبعاد السياسية لتلك السياسة ولكنهم لا يستطيعون الاستغناء عن تلك المساعدات ، وفي ظل هذا العجز توجه المزارعون الإيطاليون إلى الإنتاج السريع ، وانصرفوا عن الاهتمام بالإصلاح الزراعي ذي الآجال الطويلة ، وتحت هذه الظروف أهملت مزارع اللوز والكروم ، والزيتون ، وعلى الرغم من تلك المساعدات المالية التي قدمتها الإدارة البريطانية لمشاريع الاستيطان الزراعي الإيطالي إلا أنها – أي مشاريع الاستيطان – شهدت تراجعاً في التنمية ، ومن أسباب ذلك نقصان عدد

المستوطنين في الفترة من 1941– 1944 م.

وفي ظل تلك الظروف بدأت الشركات الاستطيانية تنظر في مسألة تشجيع الاستقلال بين المستوطنين عن طريق نقل ملكية المزارع إلى العائلات بأسرع وقت ممكن على أمل أن يحفظ هذا الإجراء أهدافهم في الاستيطان البشري[33]

والجدول التالي يظهر المزارع المشغولة والسكان في مستوطنات الأنتي والأنبس (1941– 1944) [34]

جدول رقم (8)

المزارع المشغولة والسكان في مستوطنات الأنتي والأنبس

المستوطنة	عدد المزارع المشغولة			السكان الإيطاليون	
	المجموع	1941	1944	1941	1944
الزاوية	–				
الزهراء	158	168	168	1.377	872
الناصرية	193	193	193	1.544	928
العامرية	157	147	147		657
جود دائم	72	72	72	588	430
الحشان	193	19	19	156	101
سواني بن آدم	–	–	–		
فندق التوغار	27	27	27	172	148
العزيزية	30	30	30	212	166
ترهونة	–	–	–		
الخضراء	168	168	164	1.365	683
سيدي الصيد	188	126	143	1.041	683
القصبات	–	–	–		
القصيعة	15	134	93	1.119	423
القره بوللي	–				
قصر القره بوللي	65	47	14	385	54
غنيمة	64	64	64	517	288
مصراته	–	–	–		
طمينه	370	333	279	2.731	1197
الكراريم	100	95	29	776	130
الدافنية	314	300	230	2.460	857

المجموع	2.134	1.958	1.721	14.832	7.909

رابعًا– سياسة بريطانيا الزراعية في إقليمي طرابلس وبرقة :

اهتمت الإدارة البريطانية بزيادة واردات البلاد عن طريق التركيز على زراعة المحاصيل التصديرية وفقاً لمتطلبات السوق، ويحتل القمح والشعير مركز الصدارة من بين هذه المنتجات الزراعية خاصة إذا توافق موسم زراعتها مع سقوط الأمطار، ولكن في حالة عدم سقوط الأمطار وتعرض البلاد للجفاف فإن الإدارة قد تضطر لاستيراد كميات من القمح والشعير لتفادي حدوث مجاعة كما حدث عام 1947م

ففي هذه السنة لم يوقف تصدير الحبوب فحسب وإنما اقتضت الضرورة استيراد الشعير من دول أخرى لتموين المدن وبعض المناطق الريفية حيث اشتدت وطأه الأزمة (35)

وفي هذا الجانب اهتمت الإدارة البريطانية بالتمويل الزراعي خلال بعض السنوات عن طريق صرف القروض من بنك باركليز ، وقد وضعت اتفاقية بين الإدارة و البنك في 22 ديسمبر 1944 تنص على إصدار القروض الزراعية من البنك على أن تسدد في نهاية العام (36)

وخلال عامي 44/ 1945 حدث تحسن وزيادة ملحوظة في الانتاج ، وقد ساعدت الأحوال الجوية الحسنة في زيادة الانتاج .

ففي إقليم برقة بلغ إنتاج الشعير عام 1945 (35) ألف طن متري، وفي عام 1946م (20) ألف طن متري وفي إقليم طرابلس كان الانتاج أكبر بكثير من إقليم برقة وهذا ما نتبينه من خلال الأرقام التالية .

جدول رقم (9) إنتاج القمح و الشعير في إقليم طرابلس في الفترة من 1943 وحتى 1946 (37)

السنة	إنتاج الشعير بالأطنان المترية	إنتاج القمح بالأطنان المترية
1943	28.300	6.000
1944	75.000	7.000
1.45	70.000	7.000
1946	75.000	6.000

يتبين من الجدول زيادة إنتاج القمح والشعير خلال عامي 1944م، 1945م، وقد ساعدت الظروف الجوية الحسنة في زيادة الإنتاج، من جانب آخر ركزت الإدارة البريطانية علي زيادة موارد البلاد بالتركيز علي زراعة المحاصيل التصديرية وخاصة القمح والشعير.

ومن المنتجات التصديرية الأخرى الهامة (التمر) حيث بلغت قيمة المصدر منه سنة 1945 (88.5) ألف جنيه إسترليني،وفي سنة 1946 ما قيمته (53.9) ألف جنيه استرليني (38)

وازدادت أهمية الفول السوداني كمحصول يدر أرباحاً كبيرة وكسلعة تصديرية يمكن أن نتبين أهميته من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (10)

إنتاج الفول السوداني بالأطنان المترية خلال السنوات (1944–1946) (39)

السنة	1944	1945	1946
الإنتاج	500	650	780

وبلغ قيمة ما صدر من الفول السوداني في عام 1945 (3.2) ألف جنيه استرليني وفي عام 1948 ، (54.5) ألف جنيه استرليني [40]

ومن المحاصيل الزراعية الهامة الأخرى التي ركزت عليها الإدارة البريطانية كسلعة تصديرية (التبغ) والأرقام التالية تبين إنتاج التبغ من خلال السنوات 1944– 1947 و أوزانها بالأطنان المترية .

جدول رقم (11)

إنتاج التبغ في الفترة من 1944– 1946 بالأطنان المترية

السنة	1944	1945	1946
الإنتاج	223	952	1.408

ونلاحظ ازدياد الإنتاج من سنة إلى آخرى، وهذا بدوره يعود لاهتمام الإدارة البريطانية بهذا المنتج والذي قامت باحتكاره منذ عام 1944، وقد بلغ قيمه ما صُدِرَ من التبغ عام 1945 (10.6) ألف جنيه استرليني ، وفي عام 1947، (31.4)

وقد واجهت الزراعة عدة أزمات نتيجة لظروف مختلفة أثرت في الوضع الاقتصادي للبلاد، وتبرز أهم تلك الأزمات في احتكار الإدارة البريطانية لبعض السلع التصديرية وخصوصاً القمح والشعير.

وكنتيجة لظروف الحرب وصعوبة التبادل التجاري ، وارتباك أحوال التجارة العالمية ، تعطل تصدير الفائض من المنتجات المحلية ، وظلت منخفضة بينما أرتفعت أسعار البضائع المستوردة ، وكذلك أقدمت الحكومة البريطانية على شراء الفائض من الحبوب فكانت تشتريه بـــ (7) جنيهات للطن الواحد، وتبيعه بحوالي (12) جنيه استرليني [41] ، وفي برقة كانت تشتريه من المزارعين بـــ (11) جنيه مصري للطن الواحد[42]

وكانت الإجراءات البريطانية صارمة في هذا الجانب وهذا ما نلمسه في الإعلان رقم (63) الصادر عن رئيس الإدارة البريطانية في إقليم طرابلس البريجادير (ترافارس روبرت بلاكلي) والذي يتضمن احتكار هذا المورد وأهم ما جاء فيه:

– أنه لا يجوز لأي فرد ما عدا الوسيط الذي بيده ترخيص صريح من مراقب التموين المدني، أن يشتري أو يحاول شراء أو يقتني من القمح أو الشعير و دقيق

القمح أو الشعير ، كمية تزيد عما يتطلبه عادة إحتياجه الشخصي المعقول، وعليه وحده – عند اللزوم – أن يثبت أنه لم يتعد حدود هذا الاستثناء.

– أنه لا يجوز لأي فرد أن يأخذ أو ينقل القمح أو الشعير في أي أداة من أدوات النقل الميكانيكي لم يكن صُرِحَ لها بنقل هذه الموارد من مراقب التموين المدني ، أو من أقرب مفتش زراعة أو متصرف.

– كل من يخالف أي بند من أحكام هذا الإعلان أو أي شرط ، يرتكب جرماً وعند إدانته يعاقب بالسجن والغرامة معاً ويجوز للحكومة حنيئذ مصادرة الغلال او أداة النقل[43]

ولا يسمح لأي شخص إلا بشراء ما يحتاجه فقط من الحبوب له ولأسرته ولسنة واحدة ، وفي مناطق الدواخل ، فالناس يحصلون على القمح والشعير عن طريق الجمعية الزراعية (CONSORZIO AGRARIO) وهي الهيئة الوكيلة عن الإدارة ، ولها (18) مركز بيع رئيسي ، وتشغل عدد (150) تاجر عربي للقيام بعملية بيع الحبوب [44]

وقد أدت هذه السياسة الاحتكارية إلي نتيجتين متباينتين فمن جهة حافظت على أسعار بعض المنتجات الزراعية كالحبوب ، خاصة في المدة التي تلت الحرب مباشرة .

ومن جهة أخرى فإن تلك السياسة سببت الضرر للمزارعين ، حيث ساءت أحوالهم الاقتصادية بمنحهم أسعار زهيدة لا تسد نفقات زراعتهم في أغلب الأحيان ولولا أن الحبوب تعد محصول استهلاك يومي لأدى الاحتكار إلى الأحجام عن زراعتها، كما أن تحديد كمية الحبوب التي تترك في حيازة المزارعين أدت إلي نقص المخزون مما أسهم في حدوث مجاعة عامة سنتي 1947 ، 1948 [45]

واضطرت الإدارة البريطانية لإخراج المخزون لديها من الحبوب واستيراد كميات من الحبوب من العراق [46]

وفي محاولة منها للتصدي لتلك الأزمة تقدمت الحكومة البريطانية إلى لجنة طوارئ الغذاء الدولية في واشنطن مطالبة بـــ 40.000 طن من الحبوب، وجلبت (5000) طن من الذرة من السودان لتجنب أزمة الغذاء الخطيرة خلال موسمي الجفاف 1947 إلى 1948 [47]

ونتيجة لذلك فإن ليبيا بدلاً من كونها مصدرة للحبوب أصبحت في حاجة ماسة لاستيراد الحبوب .

ومن المحاصيل الزراعية الأخرى التي أقدمت الحكومة الانجليزية على احتكارها " التبغ "، فكانت الإدارة البريطانية تتولى بنفسها احتكار التبغ في السنوات الأولى لعهد الاحتلال وحتى سنة 1945 ، 1946 وأصبحت الشركات الاستيطانية بما فيها شركة التبغ الحكومية تحت إدارة مصلحة الزراعة بإدارة

الجيش البريطاني، وفي أول يونيو سنة 1946 تولت شركة التبغ البريطانية الأمريكية احتكار التبغ النقي وفقاً لشروط معينة، ومن بين هذه الشروط دفع عمولة للشركة قدرها ستة بنسات عن كل ألف سيجارة ، وعن كل كيلو جرام من التبغ النقي وفقاً لشروط معينة، وعن كل كيلو جرام من التبغ النقي عند بيع السجائر في إقليم طرابلس باستثناء السجائر والتبغ النقي المرسل إلى برقة ، وأن تدفع عمولة قدرها 15% من الأرباح التي تتجاوز 36.000 جنيه استرليني في كل ثلاثة شهور ، وأن تدفع الحكومة البريطانية ما يلزم من مبالغ لشراء الآلات[48] والمهمات لمصنع التبغ بطرابلس[49]

وفيما يلي بيان لإيرادات احتكار التبغ في إقليم طرابلس بالجنيهات الإسترلينية.

جدول رقم (11)

إيرادات احتكار التبغ بالجنيهات الاسترليني في إقليم طرابلس في السنوات من 1943 وحتى 1946

السنة	صافي الإيرادات النقدية
43/ 1944	169.214 جنيه إسترليني
44/ 45	202.334 جنيه إسترليني
45/ 46	124.249 جنيه إسترليني

وفي إقليم برقة بلغت قيمة المبيعات من التبغ والسجائر ستة 1945 (56000) جنيه مصري ، وارتفعت هذه القيمة إلى (70000) جنيه مصري عام 1946

ومن السلع الأخرى التي احتكرتها للحكومة البريطانية الملح ، ففي إقليم طرابلس ينتج الملح في معمل الملح الموجود بمدينة طرابلس بواسطة التبخير بأشعة الشمس ، وكانت الإدارة البريطانية قد أجرت إصلاحات في مصنع الملح الذي تضرر أثناء الحرب واستؤنف الإنتاج فيه من شهر إبريل 1948 ، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت الإدارة البريطانية ومنها قلة عدد الخبراء المستخدمين، إلا أن جهودها كللت بالنجاح ، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (16)

الإيرادات من احتكار الملح في إقليم طرابلس بالجنيهات الاسرلتينيه [50]

السنة	صافي الإيرادات من الملح
43/ 1944م	7.375 جنيه إسترليني
44/ 1945	12.496 جنيه إسترليني
45/ 1946	12.471 جنيه إسترليني

وفي إقليم برقة تنتج الإدارة البريطانية الملح في مصنع الملح في

بنغازي، ولم ينفذ احتكار الملح في سنة 1943 / 1944 لأن الإدارة لم تكن علي إستعداد لتقديم الكميات اللازمة من الملح بسبب تعطل مصنع الملح أثناء الحرب، وبعد تجديده سنة 1944 م بلغت الكمية المنتجة (5000 طن) ، إلا أن هناك صعوبات كثيرة تعترض تنفيذ احتكار الملح ، وانحصرت مصروفات احتكاره في صيانة مصنع الملح وتكاليف توزيعه، وتزيد نفقات احتكار الملح على المتحصلات من بيعه[51] ، وقيمة مبيعات دائرة الاحتكار منه بلغت "1525" جنيهًا مصريًا عن سنوات 1944 – 1947م [52].

وتجدر الإشارة إلى بعض الجهود التي بذلتها الإدارة البريطانية لتذليل بعض الصعوبات التي واجهت الزراعة في بعض السنوات، وذلك مثل الإجراءات التي اتخذتها الإدارة البريطانية لمواجهة خطر غزو أسراب الجراد سنتي 1943/ 1944م، وما سببته من إتلاف مزارع بكاملها وخاصة في منطقة العزيزية بطرابلس، فنظمت مصلحة الزراعة حملة أسهم فيها الأهالي للقضاء على الجراد[53]، ورصدت الإدارة سنة 1944م، مبلغ وقدره (52.040) ليرة للمساهمة في القضاء على تلك الآفة [54].

وحاولت الإدارة البريطانية إعطاء صفة الإلزام لاشتراك المواطنين بإصدار إعلان رقم "94" لسنة 1945 والقاضي بإلزام جميع المواطنين في القضاء على الجراد[55].

وفي سنتي 1945/ 1946م غزت البلاد أسراب صغيرة من الجراد، لكنها أبيدت بسرعة، ومنذ أول أكتوبر 1948م فُتِح اعتماد مالي مركزي للبحث عن الجراد في الصحاري، ووضع تحت مدير مقره في مدينة "ليروبي" ومنذ ذلك التاريخ كانت المصروفات الخاصة بمكافحة الجراد تؤخذ من الاعتماد المالي المشار إليه[56] .

وعلى الرغم من تلك المحاولات التي بذلتها الإدارة البريطانية، إلا أنها لم تقم بأعمال من شأنها تطوير القطاع الزراعي على نطاق واسع، ولم تتخذ إجراء من شأنه إدخال تحسينات حديثة على الزراعة، واقترنت كل محاولة منها للتطوير بنواقص مختلفة، كالنقص في رؤوس الأموال والنقص في الموظفين الفنيين والنقص في الآلات وقطع الغيار، بل على العكس من ذلك قامت عند الاحتلال بإجراءات أولية ترتب عليها بيع الآلات الزراعية الإيطالية المهجورة إلى الخارج، وكان بقاؤها سيؤدي إلى انعاش الزراعة في البلاد هادفة من وراء ذلك تدبير موارد إنفاق للجيوش الأجنبية الموجودة وقتذاك [57]، ولم ينته الأمر عن هذا الحد حيث أشارت جريدة "لورادي إيتاليا" أن الغابة الساحلية التي غرسها الإيطاليون بهدف حماية طرابلس من الكثبان والرمال التي تحملها الرياح من المناطق الصحراوية الجنوبية قد بيعت إلى إحدى شركات مدينة طرابلس من أجل صنع الأخشاب، كما بيعت منشآت زراعية كبرى في حي قرجى (قرب طرابلس)

لشركة مصرية بهدف الهدم[58].

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الجهود الوطنية لتحسين مستوى الزراعة في البلاد، ومن ذلك تأسيس الجمعية الزراعية عام 1947م برئاسة مصطفى فوزي السراج، وكان الهدف من إنشائها الوقوف على المشاكل التي تعانيها الزراعة في البلاد، وتقديم الحلول لها[59].

أما في إقليم فزان فإن الزراعة لم تتأثر فيه بظروف الحرب لبعده عن ميدان المعارك الحربية ، واستمر الفزانيون يباشرون أعمال الزراعة في ظل وجود الإدارة الفرنسية، وتقدر مساحة البساتين المروية في الإقليم بـــ 2.7" ألف هكتار،منها حوالي 120 ألف هكتار مزروع بها النخيل الذي ينمو دون مساعدة في الري[60].

ويقدر عدد السكان بحوالي (41.280) نسمة منهم (31.000) من المزارعين المستقرين، (450) من البدو الصرف و (9.830) من شبه البدو.

وتتأثر الزراعة بعوامل المناخ نتيجة لتذبذب كميات الأمطار التي تهطل سنويًا، والمحصولات الزراعية الأساسية في الإقليم هي التمر والحبوب والقمح والشعير والذرة الرفيعة والخضروات ويعد التمر هو المحصول الأساسي ويفيض منه دائمًا كميات للتصدير (من 150 إلى 400 طن في السنة)، ويوجد في الإقليم حوالي 12 مليون شجرة نخيل وعشر هذا العدد ينتج الثمر[61].

وعند الاحتلال الفرنسي للإقليم كان الوضع الاقتصادي متدني جدًا والسمة البارزة في الإقليم هي الفقر، والناس يعيشون على مشارف المجاعة، والسكان مهملين أميين يعانون من التأخر في جميع نواحي الحياة تقريبًا.

وسعيًا منها لكسب ثقة الأهالي، وتنفيذًا لبعض وعودها تجاه سكان المستعمرات الإيطالية السابقة ومنها فزان عملت الإدارة الفرنسية في الإقليم على إتباع سياسة إنماء اقتصادي عن طريق استغلال موارد الإقليم الخاصة وذلك بزيادة طاقة البلاد الزراعية، وركزت بالدرجة الأولى على مشكلة الماء واستخراجه، فقامت بحفر 38 بئرًا ارتوازيًا، ولجأت الإدارة إلى إعطاء قروضًا نقدية دون فائدة للفلاحين من أجل توسيع بساتينهم وتحسينها بحفر الآبار وإنشاء المضخات، وتستوفي هذه السلفيات نقدًا في زمن الحصاد التالي أو تستوفي عينًا بحسب إرادة المقترض وقيمة المبالغ المقترضة كما يلي[62]:

جدول رقم (13) القيمة بالفرنكات

السنة	1945	1946	1947
القيمة المالية	1.500.000	1.700.000	3.000.000

وبالإضافة إلى القروض التي تقدمها الإدارة وتدخلها في الميزانية، تقـــدم الإدارة قروضًا نوعية لا تظهر في حسابات الميزانية، وهي قروض من بذور

الحبوب، ولا تتقاضى الإدارة أية فائدة لقاء هذه القروض وتسدد خلال سنة واحدة، ويكون ذلك عادة بعد موسم الحصاد، وكانت قيمة هذه القروض التي تمنح وتسدد سنويًا كما يلي:

جدول رقم (14)

قيمة القروض الممنوحة للمزارعين في فزان من قبل الإدارة الفرنسية بآلاف الفرنكات الجزائرية([63])

السنة	1945	1946	1947
قمح	472	978	2.226
شعير	110	202	675

ويعد التمر من أهم المحاصيل الزراعية في الإقليم، ومصدرًا رئيسيًا لغذاء السكان، ويوجد في إقليم فزان حوالي 12 مليون شجرة نخيل، وعشر هذا العدد منتج للتمر، والجدول التالي يبين كميات التمر المنتجة بالأطنان في الإقليم.

جدول رقم (15)

إنتاج التمور في فزان في الفترة من سنة 1944 وحتى سنة 1947([64]).

المنطقة	1944	1945	1946
الشاطئ	1.110	681	1.371
سبها أوباري	1.320	547	1.097
مرزق	1.030	691	1.381
المجموع	3460	1919	3849

هذه الأرقام مستندة إلى الإيرادات العائدة من الضرائب، وهي لذلك أدنى من الأرقام الحقيقية، ويعترف بعض الفزانيين بأنهم لا يصرحون بأكثر من ثلث أو ربع المحصول الزراعي.

ويعتبر التمر من أهم الصادرات، حيث صدر منه عام 1945م ما قيمته 1.5 مليون فرنك وفي عام 1946م بلغ قيمة المصدر منه 1.2 مليون فرنك، وفي عام 1947، بلغت القيمة 6 مليون فرنك ([65]).

وإضافة إلى التمور تعد الحبوب "القمح والشعير" من المحاصيل الزراعية الهامة أيضا في الإقليم، وقد تم تقديم كمية الانتاج خلال الفترة من 1944 إلى 1947 وهي كما يلي:

جدول رقم (16)

الكميات المنتجة من القمح والشعير خلال الفترة من 1944م إلى عام 1947، بالقنطار([66])

السنة	1944	1945	1946	1947
الشعير	3.040	2.230	2.520	3.400
القمح	6270	8170	9190	7700

أما تقرير الأمم المتحدة فقدرها بآلاف الأطنان المترية على النحو التالي:

جدول رقم (17)
إنتاج القمح والشعير في فزان من عام 1944 إلى عام 1949 بالأطنان المترية[67].

السنة	1945	1946	1947
الشعير	0.4	0.03	0.3
القمح	0.8	0.9	0.8

مما سبق نلاحظ أن كميات الشعير أقل من القمح، وهذا بدوره يعود إلى أن نوعية الشعير رديئة وأنها تستخدم كعلف للحيوانات، وأحيانا تستخدم قبل حصادها، إذ يتم بيع المحصول لبعض الرعاة[68].

وفي محاولة منها لتوفير موارد دخل جديدة للإقليم استمرت الإدارة الفرنسية على النظام الإيطالي السابق في فزان مع إدخال بعض التعديلات عليه، فكانت تجني ضريبتين على التمر والحبوب، وكانت ضريبة التمر نسبتها "5.75" في المائة من المحصول وتقدر نسبة الضريبة المقررة على القمح والشعير بـــ "6" في المائة من المحاصيل التي قدرها مجلس تحديد الضريبة، أما حاصلات التمر والحبوب التي تقل عن مائة كيلو جرام، فهي معفاة من الضريبة[69].

إلا أنه وعلى الرغم من تلك الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الفرنسية في الإقليم، إلا أنه ظل يعاني من تأخر واضح في جميع نواحي الحياة الاقتصادية وكان نمو الاقتصاد ضعيفاً جداً وهذا ما أكدته لجنة التحقيق الرباعية التي زارت المنطقة في الفترة من نوفمبر 1947 إلى 1948[70].

أما المسألة التي كان لها تأثيرا كبيرا على البيئة الاقتصادية والبشرية فهي قضية الألغام المزروعة من قبل القوات المتصارعة إبان الحرب الثانية وعلى مساحات واسعة من البلاد الليبية خاصة في القسم الشرقي منها، حيث أدت إلى أضرار بشرية وحيوانية، وعطلت خطة التنمية الاقتصادية في مناطق حقول الألغام.

وتتوزع المناطق الملغمة على معظم الإقليم الليبي، إلا أن هناك مناطق يتركز فيها خطر الألغام، وإذا كانت مزارع الألغام تنتشر على طول الساحل الليبي من الشرق إلى الغرب وبعمق حوالي 100كم، إلا أن أغزر المناطق الملغمة تلك الواقعة شرق الجبل الأخضر وجنوبه حيث دارت المعارك الطاحنة في أعوام 1941م ، 1942،[71].

وتقدر المناطق الملغمة بحوالي عشرة آلاف كيلو متر مربع بمعدل 27% من مجموع الأرضي الزراعية[72].

وبناءً على الوثائق الألمانية والإيطالية والإنجليزية فإن العدد الكلي

للألغام قدر بحوالي (5) مليون لغم معظمها ألغام مضادة للدبابات، في حيث تشير مصادر أخرى إلى أن الجيوش المتحاربة دفنت عدداً يتراوح ما بين خمسة ملايين إلى أربعة عشر مليون لغم[73]. وهذا معناه أن بعض المناطق أصبحت غير قابلة للاستخدام ولسنوات طويلة، ومع اختلاف التقديرات فإنه من غير الممكن تقدير العدد الإجمالي للألغام بجميع أنواعها الكامنة في الأراضي الليبية خاصة في ظل عدم الحصول على المعلومات الكافية الخاصة بالألغام من الدول التي استخدمتها أثناء الحرب.

كانت الخسائر في قطاع الزراعة مباشرة أدت إلى منع استغلال الأراضي الزراعية الملغمة أو المشتبه في تلغيمها، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب البعلية والتي كانت معطلة عن الاستغلال بسبب الألغام بـــ 82800 هكتاراً، وظلت هذه الأراضي معطلة عن استعمالها الطبيعي وهو زراعة الحبوب البعلية إلى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي.[74]

الحواشي

1. تقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم برقة، 1944/43–1951، ص7
2. كلوديو سجيري، المرجع السابق، ص309
3. تقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم برقة، 1950/1944/43م، الجزء الثاني، ص6
4. أنجيلوا ديل بوكا، المرجع السابق، ص 407-408
5. هنري أمين ميخائيل، المرجع السابق، ص 139
6. تقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم برقة، 1944/1943، ص96 .
7. كلوديو سيجري، المرجع السابق، ص311
8. أنجيلوا بوكا، المرجع السابق، ص405
9. كلوديو سيجري، المرجع السابق، ص311
10. كلوديو سيجري، المرجع السابق، ص312
11. كلوديو سيجري، المرجع السابق، ص313
12. الهادي أبو لقمة، المرجع السابق، ص
13. حتى عام 1954 كانت أغلب الأراضي الزراعية في إقليم طرابلس تحت سيطرة الإيطاليين حيث قدرت مساحة تلك الأراضي بحوالي (206.188) هكتار. انظر – كينكيسيد، المصدر السابق ، ص21
14. المصدر السابق ، ص 21
15. كينكيسيد، والمصدر السابق ، ص 23
16. F.O. 371/1367-416499, farmrs in the territory of Cyrenaica
17. أحمد محمد القلال المرجع السابق ، ص 337
18. تقدير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم برقة 43/ 19444 – 1951 ، ص 25
19. أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، 338
20. هنري أنيس ميخائيل ، المرجع السابق ، ص 142
21. تقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم برقة 430/ 1944 ، ص 25

-F.O.922/ 106-416499, About Leasing some Land in the province of cyrenaica Libyan،

22. هـ. ل كينكسيد ، المصدر السابق ، ص 23- 24
23. اتبعت الإدارة البريطانية في إقليم برقة سياسة تختلف عنها في إقليم طرابلس ، ومن ذلك إعفاء الأراضي الزراعية من الضرائب في برقة ، في الوقت الذي ظلت الضرائب مفروضة في إقليم طرابلس ، وربما سعت الإدراة من ذلك إلى تحقيق هدفين، إحداث سند اجتماعي يتكوين طبقة موالية لها، وامتصاص النقمة الشعبية والنظر إلى سياسة الانجليز بعين الرضا . انظر

أسهمان معاطي، الإدارة العسكرية البريطانية في ليبيا وأثرها على المجتمع الليبي (1943 – 1951) رسالة ما جستير غير منشورة ، جامعة السابع من أبريل الزاوية ، 1997 ، ص .

24. f.o.922/106-416499, about leasing some land in the province of Cyrenaica Libyan

25. من المألوف التمييز بين نوعين من الزراعة الأيطالية في إقليم طرابلس هما : أراضي تحت الامتياز وتبلغ مساحتها (127) ألف هكتار ، ويقدر عدداً لا يطالب بها (7400) شخص ، وأراضي المستعمرات ومساحتها (97) ألف هكتار ويسكنها حوالي 11.000شخص ، أنظر – كينكسيد ، المصدر السابق ، ص 24

26. 26416499,regading the status of the Italian colonies in the -17959/201 . o . w

27. أنجيلوا ديل بوكا، المرجع السابق، ص 431.

28. W.O.201/7959-416499, the Comosition of the Agricultural committee of Libyan Arab peasants .

29. كينكيسيد، المصدر السابق، ص 45.

30. بروشين ، المرجع السابق ، ص 266.

31. المستعمرات الزراعية على ثلاثة أنواع متشابهة في مبادئها العامة ، لكنها تختلف في تنظيمها ، مؤسسة تعمير ليبيا Ente والمؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي Enps وشركة التبغ الإيطالية انظر هـ . ل كينكسيد ، المصدر السابق ، ص 43

32. كينكسيد ، المصدر السابق ، ص 34

33. كلوديو سيجري، المرجع السابق، ص 314.

34. جيري لين فاولر، المرجع السابق، ص 392.

35. تقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم طرابلس ، المصدر السابق ص 8

36. التقرير السنوي لرئيس الإدارة البريطانية في إقليم طرابلس ، المصدر السابق، ص 39

37. C.O.537/3494-416499,wheat and barley production in the territory of Tripoli "1943-1946"

38. كينكسيد ، المصدر السابق ، الملحق رقم (3) والجدول رقم (1)

39. راسم رشدي المرجع السابق ، ص 243

40. راسم رشدى المرجع السابق ص 243

41. أسمهان معاطى، المرجع السابق ، ص 47

42. أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص 255

43. جريدة طرابلس الرسمية العدد 2009 أبريل 1944

44. تقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم طرابلس، المصدر السابق، ص8 .

45. اسمهان معاطي ، المرجع السابق ، ص 47

46. تقدير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم طرابلس ، المصدر السابق ، ص 9

47. w.o.,230/129-416499, the food crisis in the country of Libya during seasonal drought.
48. ترجع زيادة إنتاج السجائر ومبيعاتها في الغالب لاستئجار آلات حديثة من الشركة الشرقية بالجيزة بمصر (ش. م . م) واستعمالها بدلاً من الآلات القديمة .
- تقرير بعثة الأمم المتحدة عن اقليم طرابلس، انظر المصدر السابق، ص 96 .
49. أحمد محمد القلال ، المرجع السابق ، ص 260
50. تقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم طرابلس، 43/ 1944، المصدر السابق، ص 97-98
51. تقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم برقة 43/1944 المصدر السابق ، ص 46-47.
52. أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص 262.
53. مصطفى محمد السراج، ذكريات وخواطر، منشورات مركز الجهاد الليبي، طرابلس، ليبيا، 2006م، ص 336.
54. التقرير السنوي لرئيس الإدارة البريطانية لإقليم برقة، 1944، ص 40.
55. أسمهان معاطي، المرجع السابق، ص 49.
56. تقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم طرابلس، 43-44-المصدر السابق ص 43.
57. محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 184.
58. بروشين، المرجع السابق، ص 255.
59. تأسست الجمعية الزراعية في مارس 1948م، برئاسة الهادي المشيرقي، وكان نائبه فيها إيطاليا ويدعى الدكتور "جاكومو موتيقو"، وتضم عربًا وإيطاليين ، وقد حاول الليبيون الوقوف بحزم ضد نشاط الإيطاليين فيها حول هذا الموضوع انظر
60. كينكسيد، المصدر السابق، ص 21.
61. تقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم فزان، 43/ 1944- المصدر السابق، ص 5.
62. التقرير السنوي للحكومة الفرنسية عن إقليم فزان المقدم لبعثة الأمم المتحدة، 1950، رقم A/1387 ، ص 30 .
63. التقرير السنوي للحكومة الفرنسية عن إقليم فزان، المصدر السابق ،ص 30.
64. المصدر السابق، ص 40.
65. كينكسيد، المصدر السابق، انظر الملحق رقم 3 الجدول رقم 3 .
66. التقرير السنوي الفرنسي عن إقليم فزان، المصدر السابق، ص40-41 .
67. كينكسيد المصدر السابق، ص 26 .
68. حنان منصور، الاحتلال الفرنسي لفزان 1943 - 1952م وأثره على الأوضاع السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من ابريل ، الزاوية، 2003م، ص79 .
69. تقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم فزان المصدر السابق، ص 23-24
70. لسوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية حول برنامج هذه اللجنة أنظر مجيد خدوري، المرجع السابق، ص143

71. يقول رومل في مذكراته "أن البريطانيين في برقة جهزوا خطوطا بفاعلية وجعلوا أمامها حقول ألغام عميقة بلغ عدد الألغام في أحد خطوط الدفاع الأمامية وهو الخط الممتد من عين الغزالة إلى بئر حكيم في الجنوب حوالي 500 ألف لغم"، أنظر: ايروين رومل، مذكرات رومل، ترجمة يوسف عبد الله، الدولية للنشر والتوزيع، 2007، ص279.
72. روجر سيستاك، تقرير عن المظاهر المتعلقة بمخلفات الحرب في ميادين القتال الليبي، مقدم إلى ندوة جنيف، 1981، ص8
73. أنجيلوا بوكا، المرجع السابق، ص404
74. خيري الصغير، تقرير عن أضرار مخلفات الحرب العالمية الثانية وآثارها على الزراعة والتنمية الزراعية في الجماهيرية الليبية، مقدم لندوة جنيف حول البقايا المادية للحرب الثانية، 28 أبريل 1981، ص 123.